مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على قطاع التجارة الخارجية في سورية 2000 - 2018
اسم الكاتب: حسام رضوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5529
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 22:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على قطاع التجارة الخارجية في سورية 2000-2018

حسام رضوان *

(تاريخ الإيداع 23 / 8 / 2020. قُبِل للنشر في 10 / 11 / 2020)

□ ملخّص □

هو مناقشة موضوع العقوبات الاقتصادية الدولية ودوافع فرضها على الجمهورية العربية السورية، وبيان أثر هذه العقوبات على قطاع التجارة الخارجية وآلية التعامل معها، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم الباحث بدراسة وصفية للعقوبات الاقتصادية والتجارة الخارجية بشكل عام، ثمّ تحليل لمؤشرات التجارة الخارجية السورية لبيان أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية على هذه المؤشرات قبل الأزمة وبعدها. أما مصادر جميع البيانات فتمثلت بالمكتب المركزي للإحصاء، وهيئة تنمية وترويج الصادرات السورية. وتم اعتماد اساليب احصاء الاقتصاد القياسي مثل اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية وتحليل الانحدار بأسلوب المربعات الصغرى وكانت اهم النتائج على الشكل التالي:

1-يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على الصادرات السورية خلال الفترة

2-يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على المستوردات السورية خلال الفترة

3-لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على الادخال المؤقت السورية

4-يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على الترانزيت السورية خلال الفترة

الكلمات المفتاحية: العقوبات الاقتصادية، التجارة الخارجية، التصدير، الاستيراد، الترانزيت، الادخال المؤقت.

* ماجستير – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

The Impact Of Economic Sanctions Applied To The Foreign Trade Sector In Syria 2000-2018

Hussam Radwan*

(Received 23 / 8 / 2020. Accepted 10 / 11 / 2020)

□ ABSTRACT □

It is a discussion of the issue of international economic sanctions and the motives for imposing them on the Syrian Arab Republic, clarifying the impact of these sanctions on the foreign trade sector and the mechanism for dealing with them, The study adopted the descriptive and analytical approach. The researcher conducts a descriptive study of economic sanctions, and foreign trade in general, and then an analysis of the indicators of Syrian foreign trade in order to demonstrate the impact of the economic sanctions imposed on Syria on these indicators before and after the crisis. As for the sources of all data, they were the Central Bureau of Statistics and the Syrian Export Development and Promotion Authority. It adopted econometric statistical methods, such as time-series stability tests and regression analysis using the least squares method, and the most important results were as follows:

1- There is a statistically significant impact of economic sanctions on Syrian exports during the period.

2- There is a statistically significant impact of economic sanctions on Syrian imports during the period.

3- There is no statistically significant effect of the economic sanctions on the Syrian temporary entry.

4- There is a statistically significant impact of the economic sanctions on Syrian transit during the period.

Key words: economic sanctions, foreign trade, export, import, transit, temporary entry.

*Master-Faculty Of Economic- Tishreen University- Lattakia- Syria.

مقدمة:

إنّ العصر الحالي هو عصر حقوق الإنسان كما يسميه البعض وهو في الوقت نفسه عصر العقوبات، فبالموازاة مع الكم الهائل من الاتفاقيات والعهود المرتبطة بحقوق الإنسان هناك كم هائل من الخروقات والانتهاكات سواء لحقوق الإنسان أو القانون الدولي أو الشرعية الدولية. والعقوبات الدولية وفي مقدمتها العقوبات الاقتصادية لم تكن وليدة الصدفة بل هي قديمة قدم الحضارات التي مارستها والتي استخدمت على نطاق واسع عبر التاريخ (روما وبرلين وانكلترا والقدس...)، والأمثلة العديدة الأخرى التي يمكن أن تصف لنا كيف كان من الشائع تنفيذ الحصار والإغلاق لإجبار الخصم للاذعان، فمن أولى أشكال التدخل غير العسكري التي لا تتضمن إرسال قوى إلى أماكن النزاع نفسها فرض عقوبات اقتصادية على بلد ما لإرغام حكامه على تعديل سياساتهم، فالوسائل المستعملة وسائل اقتصادية لكن الرهان والمرمى سياسيان.

إنّ الدولة أو الدول التي تقرر إنزال عقوبات اقتصادية تسعى إلى الضغط على السلطة السياسية للبلد المستهدَف، وأول عقوبة ممكنة هي تعليق تصدير منتج تجاري بعينه إلى هذا البلد عندما يُتخذ قرار بفرض حظر تجاري جزئي أو تام ويكون الهدف إحراج البلد المستهدف.

وكانت الجمهورية العربية السورية عرضة للعقوبات الدولية، وخاصة الاقتصادية منها منذ زمن وذلك لاعتبارها من أهم دول المنطقة بالنسبة لموقعها الاستراتيجي الهام ومواقفها السياسية المستقلة مما جعلها في مواجهة دائمة مع دول إقليمية ودولية، وبالتالي كانت عرضة لهذه العقوبات، وفرضت على سورية هذه العقوبات سواء من دول أو مؤسسات دولية والهدف منها بلا شك سياسي، ومؤخراً اندلعت أحداث عنف على الأراضي السورية نتيجة مخطط لتدمير سورية واشتدت حدة العقوبات المفروضة على مختلف القطاعات الاقتصادية ومن جهات متعددة عربية منها وأجنبية، وكان لها تأثير كبير على الاقتصاد السوري وخاصة على قطاع التجارة الخارجية والذي يمكن اعتباره من أكثر القطاعات تأثراً بهذه العقوبات نتيجة توقف التعاملات الخارجية مع أغلب الشركاء التجاريين وتناول هذا البحث موضوع العقوبات الاقتصادية الدولية ودوافع فرضها على سورية، ودراسة آثار هذه العقوبات على قطاع التجارة الخارجية السوري.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1-دراسة الدسوقي (2001) بعنوان: العراق والعقوبات الذكية.

تناولت هذه الدراسة موضوع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق خلا العقد الأخير من القرن العشرين ومواقف مختلف الدول من هذه العقوبات وأثر هذه العقوبات على الشعب العراقي كما تناولت موضوع تحويل العقوبات المفروضة على دولة العراق إلى عقوبات ذكية بحيث تكون مركزة الأثر، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في الانقسام الدولي حول هذه العقوبات والتوقعات المستقبلية لأثر هذه العقوبات على الدولة العراقية.

2-دراسة أبو إسماعيل وآخرون (2013) بعنوان: الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية.

تناولت الدراسة تقدير الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الحالية في سورية وفي هذا الإطار، تمّ تشخيص وتحليل جذور هذه الأزمة للوصول إلى فهم أعمق للاختلالات التي أدت إلى هذا الوضع، وبعد ذلك تم تحليل وتقدير الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأزمة خلال عامي 2011 و2012 مع الأخذ بعين الاعتبار تطور الأزمة داخلياً والإدارة الحكومية للأزمة من الناحية الاقتصادية الاجتماعية إضافة للعقوبات الدولية، وخلصت الدراسة إلى أنّ العقوبات قد فاقمت من آثار الأزمة حيث تسببت بزيادة الخسائر الاقتصادية والاجتماعية والتي وقع عبؤها إلى حد كبير على رفاه

الأسر السورية وعلى الفقراء بنسبة أكبر كما أثرت بشكل ملحوظ على عملية التنمية خاصة في مجال التجارة الخارجية والتعاملات المالية.

3-دراسة عثمان (2015) بعنوان: أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع النفط السوري: شركات عقود الخدمة نموذجاً.

هدفت الدراسة إلى تحليل وبيان آثار العقوبات النفطية الغربية على القطاع النفطي، وكيفية تمويل العمليات النفطية للشركات العاملة والتي كان يقوم بها المقاول الأجنبي سابقاً، والرؤية المستقبلية لمسألة العودة المحتملة للمقاولين الأجانب، وكيفية تفسير عقد الخدمة في فترة إنتاج الجانب السوري وإدارته في الشركات العاملة، والتفسير المتناقض بين الجانبين السوري والأجنبي لهذا الجانب من المشكلة، ودور الشركات النفطية الدولية المحتمل مستقبلاً ضمن إطار صيغ تعاقدية تمّ طرحها وتحليلها في تلك الدراسة. توصلت الدراسة إلى أنّ للعقوبات النفطية نتائج شبه كارثية أهمها: انخفاض إنتاج النفط إلى حدوده الدنيا، وتخريب الحقول والآبار المنتجة في المنطقة الشرقية بسبب إنتاج النفط البدائي والجائر، بالإضافة إلى تدهور القطاع النفطي من حيث تخريب وسرقة المستودعات والتجهيزات النفطية وبالتالي عدم القدرة على النهوض بهذا القطاع في الأمد القريب. وعدم القدرة على التنبؤ بإنتاج النفط من اليابسة في السنوات القادمة مما سيجعل مساهمتها في الناتج والدخل القومي غير معلومة وصعبة التوقع، إضافة إلى أنه لم يتم القيام بأي تنقيب بحري على الشاطئ السوري حتى تاريخ الدراسة.

الدراسات الاجنبية:

1-دراسة (Caruso، 2003) بعنوان:

The Impact Of International Economic Sanctions On Trade An Empirical Analysis.

أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على التجارة: تحليل تجريبي.

بينت هذه الدراسة أنّ العقوبات الاقتصادية الدولية هي سمة مشتركة ومتكررة في العلاقات بين الدول، والولايات المتحدة هي أكثر الدول فرضاً لهذه العقوبات والتي في كثير من الأحيان كانت سلبية على التجارة الدولية، وقدمت الدراسة تقديرات للتجارة الثنائية بين الولايات المتحدة و49 بلد مستهدف خلال الفترة 1969-2000، وأظهرت نتائجها أنّ عقوبات واسعة وشاملة لها أثر سلبي على التجارة الثنائية في حين أنّ هذا ليس هو الحال بالنسبة للعقوبات المحدودة والمعتدلة التي فرضت. وقد استخدمت هذه الدراسة نموذج الجاذبية لبيان أثر العقوبات الاقتصادية على التجارة الدولية.

2-دراسة (Clara، 2011) بعنوان:

Where and why does the EU impose sanctions?

أين، ولماذا يفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات؟

تناولت الدراسة العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، وفيما إذا كان يتصرف بشكل ثابت تجاه الدول التي يفرض بحقها هذه العقوبات، أم أنّ أهدافه السياسية هي التي تشكل مقدمة لهذه العقوبات. كما تناولت التفاعل بين أهداف الاتحاد الأوروبي والجغرافيا أو المكان الجغرافي للدولة المعاقبة في ممارسته عقوبات مستقلة. وخلصت الدراسة إلى أنّ الاتحاد الأوروبي في فرضه العقوبات على الدول تكون أهدافه السياسية هي المعيار الأول ومن ثمّ تأتي التبريرات لهذه العقوبات. وتلاحظ الدراسة أنّ هذه التبريرات تكون تبعاً للتوزيع الجغرافي للدول حيث تمّ استهداف أوروبا الشرقية على أوسع نطاق بمجموعة متنوعة من الأسباب المتشابهة بينما في الشرق الأوسط كان التركيز على الإرهاب فقط، وقد تمّ توجيه العقوبات لدول آسيا وإفريقيا من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

3-دراسة (Clara، 2012) بعنوان:

The EU's Sanctions against Syria: Conflict Management by Other Means.

عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد سورية: إدارة الصراعات بوسائل أخرى.

تناولت هذه الدراسة دور الاتحاد الأوروبي في الأزمة السورية، والإجراءات المتخذة ضد سورية والآثار المتوقعة على علاقات الإتحاد مع أحد أهم شركائه العالميين، وقدمت الدراسة التدابير التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لتعويض شراكاته التي كانت قائمة مع سورية سواء في الشرق الأوسط وعلى الصعيد العالمي، وخلصت الدراسة الى أنّ هذه العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على سورية كانت انتقائية، ولم ترقى الى مستوى سلاح تحارب به الدولة السورية كبديل عن التدخل العسكري لآثاره المحدودة على مستوى الدولة أو العقوبات على بعض الشخصيات الرسمية السورية، خاصة في ظل الدعم الذي تلقته سورية من الدول الصديقة لها لمواجهة هذه العقوبات.

التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

بعد استطلاع مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع العقوبات الاقتصادية بشكل عام، والعقوبات المفروضة على قطاع التجارة بشكل خاص، نلاحظ أنّ الدراسات التي تناولت موضوع تأثير العقوبات الاقتصادية على قطاع التجارة الخارجية في سورية هي دراسات قليلة جداً، وخصوصاً أنّ موضوع العقوبات الاقتصادية المفروض على سورية تفاقم وكان تأثيره واضحاً خلال الأزمة التي تمر بها سورية حالياً، والدراسات التي تمت في هذا المجال لا تعدو كونها تقارير صادرة عن هيئة وتنمية الصادرات في سورية. وتتميز الدراسة الحالية بكونها تتناول تأثير العقوبات الاقتصادية على سورية خلال فترة زمنية تمتد من العام 2000 ولغاية العام 2018، وقد حاول الباحث في هذا الإطار إبراز واقع التجارة الخارجية وتطورها ونموها قبل الأزمة وبعدها لبيان مدى تأثير العقوبات الاقتصادية والتي زادت بشكل كبير خلال الأزمة السورية.

مشكلة الدراسة:

يُشكل قطاع التجارة الخارجية المرآة التي تعكس نقاط القوة والضعف في الاقتصاد السوري، حيث تعكس مؤشراته (الاستيراد، التصدير، الادخال المؤقت، الترانزيت) طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، ومستوى تطور هذا الاقتصاد من جهة، وتعكس أيضاً تحليلاً للعلاقات الاقتصادية الدولية، من حيث مستوى تطورها ودرجة ارتباطها بالاقتصاد العاملي من جهة أخرى، إضافةً إلى تطور ذلك الاقتصاد بمختلف القطاعات وموقعه في مجال التبادل التجاري مع بلدان العالم.

تتعرض سورية لعقوبات اقتصادية تؤثر على وضعها الاقتصادي سواء من حيث الصادرات أو الواردات وبالتالي لا بد من الإجابة على التساؤلات الآتية:

1-ماهي أهم العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على سورية؟

2-ماهي العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على قطاع التجارة الخارجية في سورية؟

3-ما هي أهم نقاط قوة وضعف قطاع التجارة الخارجية السوري لمواجهة هذه العقوبات؟

4-إلى أي مدى تأثر قطاع التجارة الخارجية بهذه العقوبات؟

أهميـة البحث و أهدافه:

تنقسم اهمية الدراسة الى اهمية نظرية : تبرز من الواقع الدولي المعاصر الذي أصبحت فيه وسائل الحرب متعددة، ولم تعد مقتصرة على الأدوات العسكرية، بل أصبحت الحرب الاقتصادية أحد أهم أشكال الصراعات بين الدول والأداة الرئيسية لهذه الحرب هي العقوبات الاقتصادية التي تفرض على الدول، وتسبب في كثير من الأحيان دماراً يفوق ذلك الدمار الذي يسببه العمل العسكري، وقد توضح تعرض الجمهورية العربية السورية لحرب تستخدم فيها العديد من

الوسائل، أهمها العقوبات الاقتصادية التي تفرضها بعض الدول على سورية، فكان لا بد من تسليط الضوء على هذه العقوبات وأدواتها، ومصادرها، ومدى تأثيرها على التجارة الخارجية السورية.

واهمية عملية: تتجلى في وضع مقترحات لنماذج تبين الاثر الكمي للعقوبات على المختلف مؤشرات التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات، الادخال المؤقت، الترانزيت)

أهداف الدراسة:

إنّ الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو مناقشة موضوع العقوبات الاقتصادية الدولية ودوافع فرضها على الجمهورية العربية السورية، وبيان أثر هذه العقوبات على قطاع التجارة الخارجية وآلية التعامل معها، لذلك سعت الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1-دراسة الإطار المفاهيمي للعقوبات الاقتصادية الدولية والتجارة الخارجية.

2-دراسة واقع قطاع التجارة الخارجية في سورية، وذلك من خلال تحليل واقع وتطور نمو الصادرات والواردات السورية، والميزان التجاري السوري، وحركة الترانزيت، وذلك خلال الفترة 2000-2018.

3-دراسة أثر العقوبات الاقتصادية على التجارة الخارجية السورية وتحديد البدائل المتاحة.

فرضيات الدراسة:

1- لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على الصادرات السورية خلال الفترة 2000-2018.

2- لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على المستوردات السورية خلال الفترة 2000-2018.

3- لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على حركة الادخال المؤقت السورية خلال الفترة 2000-2018.

4- لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على عائدات الترانزيت خلال الفترة 2000-2018.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم الباحث بدراسة وصفية للعقوبات الاقتصادية والتجارة الخارجية بشكل عام، ثمّ تحليل لمؤشرات التجارة الخارجية السورية لبيان أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية على هذه المؤشرات قبل الأزمة وبعدها. أما مصادر جميع البيانات فتمثلت بالمكتب المركزي للإحصاء، وهيئة تنمية وترويج الصادرات السورية. وتم الاعتماد على مجموعة من الاساليب الاحصائية المناسبة لطبيعة البيانات كاختبار جئر الوحدة، وشكل الانتشار، وتحليل الانحدار البسيط واختبار مناسبة النموذج لتمثيل البيانات (chow test)

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية.

الحدود الزمانية: الفترة بين (2000-2018).

<u>الجانب النظري:</u>

أولا-مفهوم التجارة الخارجية:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التجارة الخارجية، فقد عُرّفت بأنها: أهمّ صور العلاقات التي يجري بمقتضاها تبادل السّلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات (داوود، 2002، ص13). وعُرّفت بأنها: عملية التبادل التجاري في السّلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدّة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل (عبد العظيم، 2000، ص13). كما تُعرّف على أنها: أهم فروع علم الاقتصاد التي تختصّ بدراسة المعاملات

الاقتصادية الدولية، ممثّلة في حركة السّلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلاً عن السياسات التجارة التي تطبقها الدول للتأثير في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول (السريتي، 2009، ص8).

وعُرّفت أيضاً بأنها: عملية التبادل التجاري للسّلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدّة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل (العصار، 2001، ص11).

وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها: عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع وخدمات، أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون في دول مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة.

من خلال جملة هذه التعاريف يجد الباحث أنّ هناك من يُضيّق مفهوم التجارة الخارجية، وهناك من يوسّعها لتشمل العديد من عمليات التبادل الدولي المختلفة، لذا يمكن التفريق بين مفهومين للتجارة؛ التجارة الخارجية والتجارة الدولية:

- ✓ يطلق مفهوم التجارة الخارجية على التجارة الخارجية بمعناها الضّيق (بين دولتين أو بين دولة وأكثر)، الذي يشمل الصّادرات والواردات الملموسة، وغير الملموسة فقط.
- ✓ أما مصطلح التجارة الدولية فيطلق على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع (بين عدة دول)، الذي يشمل الصادرات والواردات الملموسة وغير الملموسة والهجرة الدولية للأشخاص والحركة الدولية لرؤوس الأموال.

وعليه يمكن القول: إنَّ التجارة الدولية تشمل التجارة الخارجية مضافاً إليها حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وهي بذلك تشمل:

- ✓ الصّادرات والواردات السلعية الملموسة.
- ✓ الصّادرات والواردات غير الملموسة.
- ✓ الهجرة الدولية أي تنقلات الأفراد بين دول العالم.
- ✓ الحركات الدولية لرؤوس الأموال (الصرن، 2000، ص30).

على الرغم من أنّ التجارة سواء الداخلية أو الخارجية هي نتيجة لقيام التخصّص ، وتقسيم العمل (أحمد حشيش، 2002، ص12)، هذا التفريق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية يجعلهما يختلفان عن بعضهما في العديد من النقاط، من حيث المكان والحدود الجغرافية ، ومن حيث العملة إذ تكون موحدّة في التجارة الداخلية ، ومتعددة في التجارة الخارجية، وكذلك اختلاف النظام الاقتصادي والسياسي والتشريعات ، واختلاف ظروف السّوق والعوامل المؤثر فيه، ومن حيث انتقال عناصر الإنتاج واختلاف العوامل الطبيعية والجوية، وكذا توفر الفرص الملائمة للتكتلات الاقتصادية في التجارة الخارجية ، وعدم توفرّها في التجارة الداخلية مع اختلاف طرق وأساليب التمويل (خلف، 2007، ص352).

أهمية التجارة الخارجية:

تؤدّي التجارة الخارجية دوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور المهم للتجارة الخارجية في المجالات الآتية:

أولاً: المجال الاقتصادي:

1-يُعدّ منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السّوق المحلّية، حيث يكون الإنتاج المحلّي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

2-تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقلّ تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه (عبد الحميد، 2000، ص373).

3-تشجيع الصادرات يسهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، يؤدّي دوراً في زيادة الاستثمار، وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.

4-يُعدّ مؤشراً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد، وانعكاس ذلك كلّه على رصيد الدولة من العملات الأجنبية (العصار، 2001، ص16).

5-نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة، وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

6-تحقيق التوازن في السّوق الداخلي نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب (الصرن، 2000، ص13).

ثانياً: المجال الاجتماعي:

1-زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخصّ مجال الاستهلاك (العصار، 2001، ص13).

2-تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية.

3-الارتقاء بالأذواق، وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

4-إمكانية الحصول على أفضل ما توصّلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية، وبأسعار رخيصة نسبياً.

ثالثاً: المجال السياسي:

1-تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.

2-إقامة العلاقات الودّية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامَل معها.

3-العولمة السياسية التي تسعى إلى إزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمنزلة قرية كونية جديدة، بذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود (الصرن، 2000، ص58).

ثانيا-العقوبات الاقتصادية:

عُرّفت العقوبات الاقتصادية بأنها: وسيلة ضغط اقتصادية لتحقيق غاية سياسية خارجية، أما البعض الآخر فإنه يعدّها تصرفاً سياسياً يحمل أذى أو إكراهاً تقوم به الدّول في سياستها الخارجية، وقد يراها البعض الآخر وسيلة إضرار بمصالح الدولة التجارية الصناعية (محي الدين، 2009، ص67). كما عرّفت بأنها أداة قسر وإكراه في السياسة الخارجية للدولة التي تنتهك العلاقات الاقتصادية الطبيعية مع دولة أخرى، من أجل حمل الدولة المُستهدَفة على تغيير سلوكها (Micah، 2007، p68).

ويرى الباحث أنّ العقوبات الاقتصادية مرادفة للمقاطعة الاقتصادية بمعناها العامّ، والتي تعني وقف العلاقات التجارية مع فرد أو جماعة أو دولة، لتحقيق غرض اقتصادي أو سياسي أو عسكري، في السّلم والحرب، ويمكن أن تكون أحادية أي: تطبقها دولة واحدة معينة ولوحدها، ويمكن أن تكون جماعية أي تلتزم بتطبيقها مجموعة من الدول، وعادة ما تتمّ هذه العقوبات عبر هيئات إقليمية (كالاتحاد الأوربي أو جامعة الدول العربية) أو دولية (كمنظمة الأمم المتحدة)، أي أنّ العقوبات هي خيار مستخدم بأشكال عديدة من طرف دولة، أو مجموعة دول، أو حتى من طرف مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من أجل إرغام دولة ما على تغيير خياراتها.

أنواع العقوبات الاقتصادية:

عرضت بعض المواد من ميثاق الأمم المتحدة صوراً لبعض التدابير غير العسكرية على سبيل المثال لا الحصر، والتي من ضمنها العقوبات الاقتصادية التي تنصرف إلى مجموعة الإجراءات التي لا تشمل الاستخدام المباشر للقوة المسلّحة والتي تتمثل في إجراءات الحظر التجارية، المالية، المواصلات، السياحية؛ أي على الجوانب الاقتصادية دون غيرها من

الجوانب العسكرية أو الدبلوماسية، وهذه الإجراءات الاقتصادية تمت ممارستها بطرق وأساليب مختلفة، ما ترتب عنه بروز أنواع مختلفة من العقوبات الاقتصادية من أهمها ما يلي:

الحظر:

الحظر من الوسائل القديمة التي استخدمتها الدول في الماضي كوسيلة إرغام، ويأخذ شكلاً من أشكال القصاص، وبالتالي وضع ليؤثر على السكان المدنيين، ويحرمهم من كل البضائع التي يحتاجون إليها داخلياً، وقد يكون هذا الحظر شاملاً أو جزئياً محدوداً (الفتلاوي، وحوامدة، 2009، ص209).

حرية التصرّف التجاري توريداً وتصديراً.

الحصار البحري السلمي:

يُعدّ الحصار البحري من أهم الوسائل لممارسة الضّغط على دولة ما لحثّها على الالتزام بأحكام القانون الدولي، حيث يعدّ من الإجراءات المكمّلة لأحكام الضغط على الدولة المعاقبة، وذلك لزعزعة النظام الاقتصادي فيها، الأمر الذي قد يؤدّي إلى انصياعها لأحكام القانون الدولي (محي الدين، 2011، ص35).

المقاطعة:

تُعدّ المقاطعة أهمّ عقوبة اقتصادية توقعها دولة أو مجموعة دول ضدّ الدولة التي يُراد الضّغط عليها لكونها تمثل النموذج الأمثل للعقوبات الاقتصادية، ولأنها تشدّد الخناق على الطرف المعتدي حتى يتمّ تحقيق الهدف المرجوّ منها، وقد تمّت ممارستها منذ قرون في العلاقات الدولية؛ إذ كان الاتحاد الألماني المعروف بـ (الهانسا) يطبقها خلال القرنين الرابع والخامس عشر في علاقاته الدولية، وكان قراره في ذلك ملزماً لجميع الأطراف، حيث كانت إجراءات المقاطعة ذات طابع سلمي (بو بكر، 2008، ص44).

العقوبات الاقتصادية على سورية:

فيما يتعلق بالعقوبات المترافقة مع المؤامرة والحرب الكونية على سورية فيمكن تصنيفها بالآتي:

1- العقوبات الأمريكية: بدأت بشكل أساسي منذ أيام عهد الرئيس الأمريكي (جورج بوش) عام 2003م تحت مُسمّى (قانون محاسبة سورية)، وكان من أهمّها (وقف الصادرات الأمريكية ما عدا الغذاء والدواء- وقف الاستثمارات والأنشطة التجارية- منع الطائرات السورية من الهبوط في المطارات الأمريكية- في عام 2006 تمّ توقيف كل التعاملات المالية مع البنك التجاري السوري، وفي عام 2011 تحديداً تمّ توقيف كل التعاملات المصرفية وحظر توريد الأسلحة ومنع استيراد النفط والغاز وتجميد أصول الحكومة السورية وتوقيف العمل ببطاقة (فيزا كارد وماستر كارد).

2- عقوبات الاتحاد الأوروبي: تجدر الإشارة إلى أنّ هذه العقوبات هي التي كان لها الأثر الأكبر؛ بسبب أنّ الاتحاد الأوروبي كان الشريك الأكبر لسورية في مجال التجارة الخارجية (الصّادرات والمستوردات) فقد كان معدل التبادل التجاري بحدود 55%، وفي مجال النفط أكثر من 90%، ومع فرض العقوبات الأوربية في عام 2011 والتي تضمّنت العديد من القطاعات، ومن أهمها: (إيقاف شراء السندات السورية ، ومنع البنوك السورية من فتح فروع لها في أوروبا وتوقيف التعاون المالي والاستفادة من التسهيلات الائتمانية والفنية التي يقدّمها بنك الاستثمار الأوروبي...إلخ.

3-عقوبات جامعة الدول العربية: وبدأت في عام 2011م بعد أن علّقت عضوية سورية في جامعة الدول العربية، وتضمنت: منع التعاون في (السلع غير الضرورية ووقف التعاملات المالية مع البنك المركزي، وكل التعاملات المالية، ووقف تمويل المشروعات الاستثمارية، وتجميد الأصول المالية لبعض الشخصيات السورية ومنع سفرهم. إلخ.

4-العقوبات التركية: وتمّ فرضها بعد أسبوع من فرض العقوبات العربية، وتجسّدت في عقوبات مالية وتجارية، وتجميد الأصول السورية، ووقف جميع أنواع التعاون مع البنك المركزي السوري وتوقيف اتفاقية التجارة الحرّة ...إلخ (Sy/index،2014).

الجانب العملي:

بغرض تحديد آثار العقوبات الاقتصادية على التجارة الخارجية في سورية، قام الباحث بدراسة واقع التجارة الخارجية في سورية خلال فترة الدراسة، وذلك بعد تقسيمها إلى فترتين: الفترة الأولى من العام 2000 ولغاية العام 2010، علماً أنّ الفترة 2000-2005 تتزامن مع الخطة الخمسية التاسعة. والفترة 2006-2010، وتتزامن مع الخطة الخمسية العاشرة. أما الفترة الثانية بعد العام 2010 فتتزامن مع بداية الأزمة في السورية.

- واقع وتطور اهم مؤشرات التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (1): اهم مؤشرات التجارة الخارجية الارقام بالمليون ليرة سورية وبالأسعار الثابتة لعام 2000

العام	الصادرات	النمو معدل	الاستيراد	النمو معدل	الادخال المؤقت	النمو معدل	حركة الترانزيت	النمو معدل
2000	326715		263868		2389		404	
2001	369564	13.12%	293637	11.28%	3059	28.05%	425	5.20%
2002	412464	11.61%	313547	6.78%	33933	1009.28%	387	-8.94%
2003	307712	-25.40%	298302	-4.86%	5227	-84.60%	308	-20.41%
2004	348579	13.28%	378795	26.98%	8180	56.50%	405	31.49%
2005	375413	7.70%	526835	39.08%	70057	756.44%	297	-26.67%
2006	452612	20.56%	459938	-12.70%	49632	-29.15%	222	-25.25%
2007	459003	1.41%	511993	11.32%	27769	-44.05%	463	108.56%
2008	448622	-2.26%	524781	2.50%	7542	-72.84%	696	50.32%
2009	363474	-18.98%	424583	-19.09%	41568	451.15%	99	-85.78%
2010	404140	11.19%	488758	15.11%	8746	-78.96%	1342	1255.56%
2011	213104	-47.27%	409602	-16.20%	15587	78.22%	1531	14.08%
2012	69985	-67.16%	223132	-45.52%	7148	-54.14%	679	-55.65%
2013	48628	-30.52%	181665	-18.58%	1767	-75.28%	128	-81.15%
2014	41590	-	155374	-14.47%	1133	-35.88%	42	-67.19%

		14.47%						
2015	40930	-1.59%	152906	-1.59%	2527	123.04%	25	-40.48%
2016	39905	-2.50%	149078	-2.50%	8186	223.94%	17	-32.00%
2017	39322	-1.46%	146901	-1.46%	8744	6.82%	36	111.76%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

يبين الجدول (1) أنّ الصادرات السورية ازدادت خلال الفترة 2000-2010. ومن الملاحظ أنّ معدل النمو في الصادرات حقق قيما موجبة خلال الفترة 2000-2002 ليشهد انخفاضاً في العام 2003 بما مقداره (-25.40%) ليبدأ بالارتفاع من جديد في العام 2004 ولغاية 2007 بمعدل نمو وصل إلى (20.56%)، ويعود ذلك إلى تزايد قيمة الصادرات النفطية على الرغم من انخفاض كميات إنتاج النفط في سورية وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تزايد الطلب على استيراد مستلزمات إقامة المشاريع الاستثمارية (وسائل إنتاج، تجهيزات مواد أولية، سلع نصف مصنعة)، ولا سيما بعد اتخاذ مجموعة من الإجراءات الكفيلة بتحسين المناخ الاستثماري ضمن حملة الإصلاح الاقتصادي التي شهدتها سورية منذ بداية عام 2000. أيضاً ارتفاع الصادرات غير النفطية منذ بداية العام 2004 نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتسهيل إجراءات التصدير وإزالة معوقاته، بهدف تعويض النقص في الصادرات النفطية، مثل إعفاء الصادرات ذات المنشأ السوري، وكذلك البضائع الأجنبية المنشأ من شروط الحصول على موافقات وإجازات التصدير. واعتبارا من 2008 حقق معدل النمو قيما سالبة وصلت الى نسبة (67.16%) في عام 2012 عنه في عام 2011.

كما يبين الجدول (1) أنّ الواردات السورية ازدادت. ومن الملاحظ أنّ معدل النمو في الواردات قد شهد ارتفاعاً خلال الفترة 2000-2010، ماعدا عامي 2003 و2006 ويعود السبب الى تطبيق قانون محاسبة سورية في عام 2003 وحرب تموز في عام 2006، واعتبارا من عام 2011 حققت معدلات الاستيراد معدلات سالبة وذلك بسبب الازمة في سورية وتوقف عجلة الانتاج بشكل كبير في الاقتصاد السوري.

ويبين الجدول (1) أنّ قيم المواد المدخلة مؤقتا السورية كانت بنسب متفاوتة خلال الفترة المدروسة ككل حيث أن معدل النمو قد شهد ارتفاعاً في بعض الاعوام مثل (2001,2002,2004,2005,2015,2016,2018)، وقيم سالبة في بعض الاعوام مثل (2003,2006,2007,2008,2011,2012,2103) وهذا يشير الى تفاوت كبير وعدم استقرار في هذا المؤشر ويشير الى وجود خلل في الجهاز الانتاجي للاقتصاد السوري حتى في الفترة السابقة للازمة في سورية.

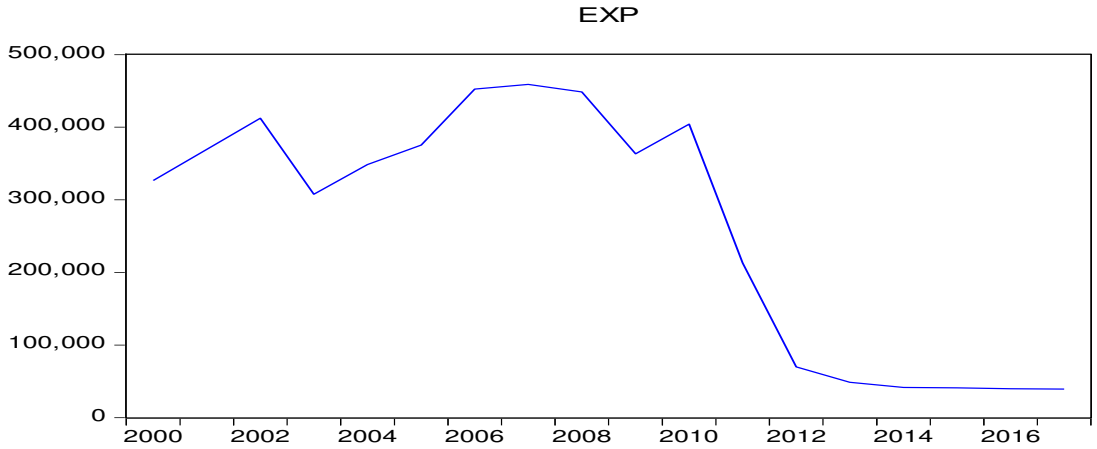
ويبين الجدول (1) أنّ العائدات المتحققة من حركة الترانزيت حققت نسب نمو سالبة في غالبية الفترة المدروسة لتأثرها الكبير بالعقوبات على سورية والعلاقات السياسية غير المستقرة مع دول الجوار.

- اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى: لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على الصادرات السورية خلال الفترة 2000-2018.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بتحليل قياسي للسلسة الزمنية الخاصة بالصادرات السورية خلال الفترة المدروسة.

- الشكل البياني:



الشكل البياني رقم (1): الصادرات السورية خلال الفترة 2000-2018

من الشكل السابق نلاحظ وجود تذبذب في قيم الصادرات خلال الفترة من 2000 ولغاية 2010 وابتداء من عام 2011 نجد انخفاض كبير فيم قيم الصادرات وبالتالي يمكننا القول بعدم استقرار الصادرات خلال الفترة من 2000 ولغاية 2018.

- اختبار سكون السلسلة:

يعتبر اختبار سكون السلسلة من الاختبارات الهامة لتحديد استقرار السلسلة ام لا، قام الباحث بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة unit root test المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): اختبار سكون سلسلة الصادرات السورية عند المستوى خلال الفترة 2000-2018

Prob.*	t-Statistic		
0.6553	-1.808824	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.616209	1% level	Test critical values:
	-3.710482	5% level	
	-3.297799	10% level	

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews10

يشير الجدول السابق الى نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسة الخاصة بالصادرات السورية حيث نلاحظ ان قيمة prob>o.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تقول بعدم استقرار السلسلة (تحوي جذر للوحدة) وهذا مؤشر اولي على ان الصادرات السورية خلال الفترة المدروسة ليست مستقرة.

وعند اخذ الفرق الاول بدون قاطع واتجاه عام كانت النتائج كما هو موضح في الجدول الاتي:

الجدول رقم (3): اختبار سكون سلسلة الصادرات السورية عند الفرق الاول خلال الفترة 2000-2018

Null Hypothesis: D(EXPORT) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			
Prob.*	t-Statistic		
0.0008	-3.683022	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.679735	1% level	Test critical values:
	-1.958088	5% level	
	-1.607830	10% level	

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews10

يشير الجدول السابق الى نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسة الخاصة بالصادرات السورية حيث نلاحظ ان قيمة prob<o.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تقول بعدم استقرار السلسلة (تحوي جذر للوحدة) ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بان السلسة مستقرة عند الفرق الاول بدون قاطع واتجاه عام.

- المعادلة الانحدارية:

فيما يلي نتائج تحليل الانحدار الخاص بسلسلة الصادرات، ويفيد تحليل الانحدار في التعرف على الطريقة التي ستتصرف بها الصادرات السورية في المستقبل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): المعادلة الانحدارية لسلسلة الصادرات السورية خلال الفترة 2000-2018

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8815	-0.151617	36564.31	-5543.757	C
0.0000	8.393019	0.114274	0.959100	EXP01(-1)
260885.1	Mean dependent var		0.824444	R-squared
172890.9	S.D. dependent var		0.812740	Adjusted R-squared
25.39358	Akaike info criterion		74816.01	S.E. of regression
25.49161	Schwarz criterion		8.40E+10	Sum squared resid
25.40333	Hannan-Quinn criter.		-213.8454	Log likelihood
1.640192	Durbin-Watson stat		70.44277	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews10

يشير الجدول السابق إلى نتائج تحليل الانحدار الخاصة بسلسلة الصادرات حيث تم اعتبار الصادرات كمتغير تابع والصادرات المبطئة بدرجة واحدة كمتغير مستقل، ويتبين من الجدول السابق ان هناك علاقة انحدارية وارتباط طردي بين الصادرات والصادرات في العام السابق حيث ان قيمة prob<o.05، كما نلاحظ وجود علاقة قوية بين الصادرات في سنة معينة والصادرات في العام الذي يسبقه حيث ان قيمة معامل التحديد بلغت 0.82، ويمكن التعبير عن المعادلة الانحدارية عن طريق المعادلة التالية:

EXP01 = −5543.757 + 0.959*EXP01 (−1)

ولبيان فيما اذا كان هناك تأثير للعقوبات الاقتصادية على التطور الطبيعي للصادرت السورية سنقوم باختبار chow− test وهو اختبار يجيبنا عن التساؤل التالي: هل هناك صلاحية النموذج للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات طوال الفترة المدروسة، ام ان هناك تفاوت في قيم السلسلة بسبب حدث معين في نقطة زمنية معينة (نقطة حرجة) ادى إلى التأثير على التطور الطبيعي للسلسة المدروسة وفي حالتنا ستكون النقطة الزمنية عام 2011، وسيناقش الاختبار الفرضية الاحصائية التالية:

H0: لا يوجد تفاوت في قيم السلسة بناء على النقطة الحرجة (2011) في مقابل فرضية بديلة

H1: يوجد تفاوت في قيم السلسة بناء على النقطة الحرجة (2011).

نتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): اختبار صلاحية النموذج المقترح سلسلة الصادرات السورية خلال الفترة 2000−2018

0.0002	Prob. F(2,13)	18.64928	F-statistic
0.0000	Prob. Chi-Square(2)	23.00146	Log likelihood ratio
0.0000	Prob. Chi-Square(2)	37.29855	Wald Statistic

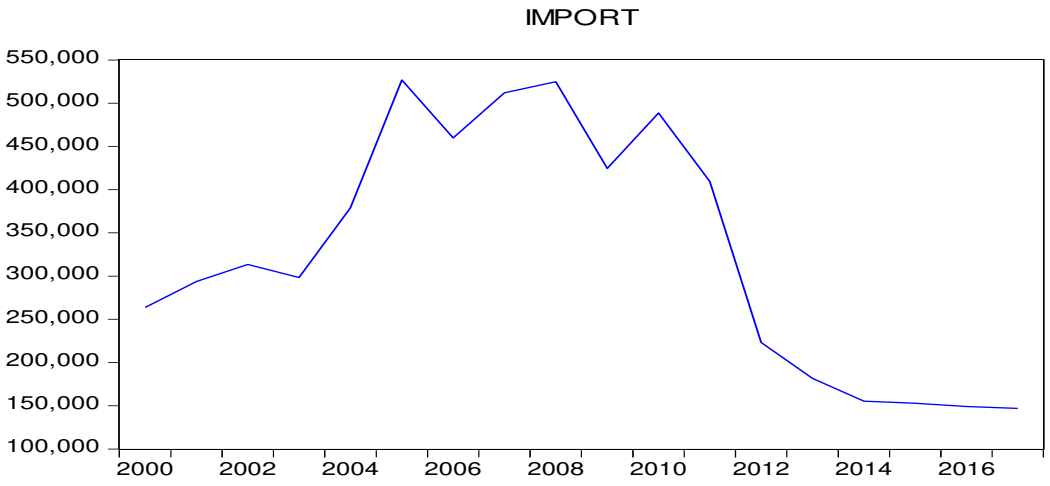
المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews10

يبين الجدول السابق نتائج اختبار chow−test حيث نلاحظ ان قيمة Prob. F(2,13) <0.0 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول يوجد تفاوت في قيم السلسة بناء على النقطة الحرجة (2011).

بناء على ماسبق نرفض الفرضية الاولى التي تقول" لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على الصادرات السورية " ونقبل الفرضية البديلة " يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على الصادرات السورية خلال الفترة "

الفرضية الثانية:

- لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على المستوردات السورية خلال الفترة 2000−2018.
- الشكل البياني:



الشكل البياني رقم (2): المستوردات السورية خلال الفترة 2000−2018

من الشكل السابق نلاحظ وجود تذبذب في قيم المستوردات خلال الفترة من 2000 ولغاية 2010 وابتداء من عام 2011 نجد انخفاض كبير في قيم المستوردات وبالتالي يمكننا القول بعدم استقرار المستوردات خلال الفترة من 2000 ولغاية 2018.

- اختبار سكون السلسلة: يعتبر اختبار سكون السلسلة من الاختبارات الهامة لتحديد استقرار السلسلة ام لا، وسنقوم بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة unit root test المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): اختبار سكون سلسلة المستوردات السورية خلال الفترة 2000-2018

Prob.*	t-Statistic	
0.2546	-2.078485	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.004425	1% level Test critical values:
	-3.098896	5% level
	-2.690439	10% level

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews10

يشير الجدول السابق الى نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسة الخاصة بالمستوردات السورية حيث نلاحظ ان قيمة prob>o.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تقول بعدم استقرار السلسلة (تحوي جذر للوحدة) وهذا مؤشر اولي على ان المستوردات السورية خلال الفترة المدروسة ليست مستقرة.

وعند اخذ الفرق الاول بدون قاطع واتجاه عام كانت النتائج كما هو موضح في الجدول الاتي:

الجدول رقم (7): اختبار سكون سلسلة الواردات السورية عند الفرق الاول خلال الفترة 2000-2018

Null Hypothesis: D(INPORT) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
Prob.*	t-Statistic	
0.0003	-4.098864	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.679735	1% level Test critical values:
	-1.958088	5% level
	-1.607830	10% level

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews10

يشير الجدول السابق الى نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسة الخاصة بالواردات السورية حيث نلاحظ ان قيمة prob<o.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تقول بعدم استقرار السلسلة (تحوي جذر للوحدة) ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بان السلسة مستقرة عند الفرق الاول بدون قاطع واتجاه عام.

- المعادلة الانحدارية:

فيما يلي نتائج تحليل الانحدار الخاص بسلسلة المستوردات، ويفيد تحليل الانحدار في التعرف على الطريقة التي ستتصرف بها المستوردات السورية في المستقبل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): المعادلة الانحدارية لسلسلة المستوردات السورية خلال الفترة 2000-2018

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5850	0.558106	51411.61	28693.13	C
0.0000	6.336760	0.141232	0.894950	IMPORT(-1)
331754.5	Mean dependent var		0.728037	R-squared
144404.0	S.D. dependent var		0.709906	Adjusted R-squared
25.47120	Akaike info criterion		77776.57	S.E. of regression
25.56922	Schwarz criterion		9.07E+10	Sum squared resid
25.48094	Hannan-Quinn criter.		-214.5052	Log likelihood
1.693383	Durbin-Watson stat		40.15453	F-statistic
			0.000013	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews10

يشير الجدول السابق إلى نتائج تحليل الانحدار الخاصة بسلسلة المستوردات حيث تم اعتبار المستوردات كمتغير تابع والمستوردات المبطئة بدرجة واحدة كمتغير مستقل، ويتبين من الجدول السابق ان هناك علاقة انحدارية وارتباط طردي بين المستوردات والمستوردات في العام السابق حيث ان قيمة prob<o.05، كما نلاحظ وجود علاقة متوسطة بين المستوردات في سنة معينة والمستوردات في العام الذي يسبقه حيث ان قيمة معامل التحديد بلغت 0.72، ويمكن التعبير عن المعادلة الانحدارية عن طريق المعادلة التالية:

$$IMPORT = 28693.1341711 + 0.894950161338 * IMPORT(-1)$$

ولبيان فيما إذا كان هناك تأثير للعقوبات الاقتصادية على التطور الطبيعي للمستوردات السورية سنقوم باختبار chow-test وهو اختبار يجيبنا عن التساؤل التالي: هل هناك صلاحية النموذج للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات طوال الفترة المدروسة، ام ان هناك تفاوت في قيم السلسلة بسبب حدث معين في نقطة زمنية معينة (نقطة حرجة) ادى إلى التأثير على التطور الطبيعي للسلسة المدروسة وفي حالتنا ستكون النقطة الزمنية عام 2011، وسيناقش الاختبار الفرضية الاحصائية التالية:

H0: لا يوجد تفاوت في قيم السلسة بناء على النقطة الحرجة (2011) في مقابل فرضية بديلة

H1: يوجد تفاوت في قيم السلسة بناء على النقطة الحرجة (2011).

نتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): اختبار صلاحية النموذج المقترح سلسلة المستوردات السورية خلال الفترة 2000-2018

0.0126	Prob. F(2,13)	6.247249	F-statistic
0.0033	Prob. Chi-Square(2)	11.44973	Log likelihood ratio
0.0019	Prob. Chi-Square(2)	12.49450	Wald Statistic

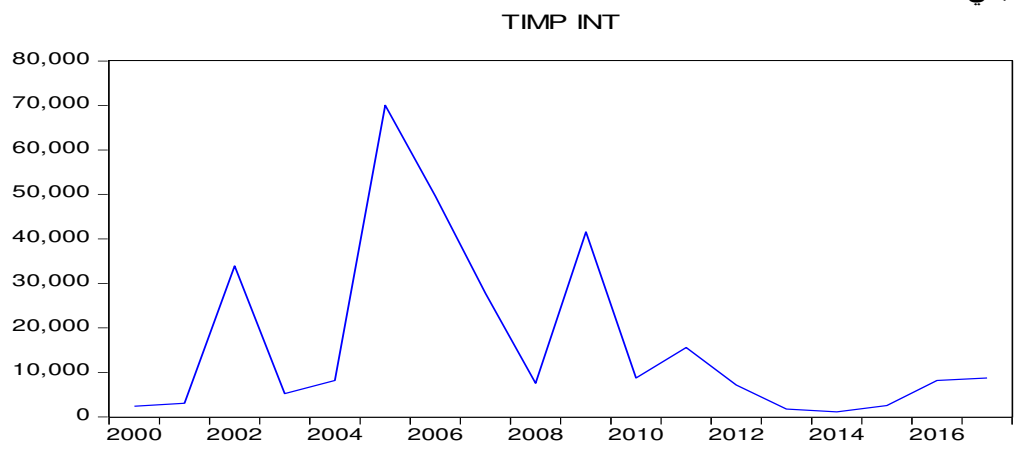
المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews10

يبين الجدول السابق نتائج اختبار chow-test حيث نلاحظ ان قيمة Prob. F(2,13) <0.0 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول يوجد تفاوت في قيم السلسة بناء على النقطة الحرجة (2011).

بناء على ماسبق نرفض الفرضية الثانية التي تقول" لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على المستوردات السورية " ونقبل الفرضية البديلة " يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على المستوردات السورية خلال الفترة "

الفرضية الثالثة:

- لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على حركة الادخال المؤقت السورية خلال الفترة 2000-2018.
- الشكل البياني:



الشكل البياني رقم (3): حركة الادخال المؤقت السورية خلال الفترة 2000-2018

من الشكل السابق نلاحظ وجود تذبذب في قيم الادخال المؤقت خلال الفترة من 2000 ولغاية 2010 وابتداء من عام 2011 نجد انخفاض كبير في قيم الادخال المؤقت لتوازي مستويات عام 2000 تقريبا وبالتالي يمكننا القول بعدم استقرار الادخال المؤقت خلال الفترة من 2000 ولغاية 2018.

- اختبار سكون السلسلة:

يعتبر اختبار سكون السلسلة من الاختبارات الهامة لتحديد استقرار السلسلة ام لا، وسنقوم بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة unit root test المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): اختبار سكون سلسلة الادخال المؤقت السورية خلال الفترة 2000-2018

Prob.*	t-Statistic	
0.0593	-2.959846	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.886751	1% level Test critical values:
	-3.052169	5% level
	-2.666593	10% level

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews10

يشير الجدول السابق الى نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسة الخاصة بالإدخال المؤقت السورية حيث نلاحظ ان قيمة prob>o.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تقول بعدم استقرار السلسلة (تحوي جذر للوحدة) وهذا مؤشر اولي على ان سلسلة الادخال المؤقت خلال الفترة المدروسة ليست مستقرة.

وعند اخذ الفرق الاول بدون قاطع واتجاه عام كانت النتائج كما هو موضح في الجدول الاتي:

الجدول رقم (11): اختبار سكون سلسلة الادخال المؤقت السورية عند الفرق الاول خلال الفترة 2000-2018

Null Hypothesis: D(TIMP_INT) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-5.525688	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.685718	1% level Test critical values:
	-1.959071	5% level
	-1.607456	10% level
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews10

يشير الجدول السابق الى نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسة الخاصة بالإدخال المؤقت السورية حيث نلاحظ ان قيمة prob<o.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تقول بعدم استقرار السلسلة (تحوي جذر للوحدة) ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بان السلسة مستقرة عند الفرق الاول بدون قاطع واتجاه عام.

- المعادلة الانحدارية:

فيما يلي نتائج تحليل الانحدار الخاص بسلسلة الادخال المؤقت، ويفيد تحليل الانحدار في التعرف على الطريقة التي ستتصرف بها الادخال المؤقت السورية في المستقبل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): المعادلة الانحدارية لسلسلة الادخال المؤقت السورية خلال الفترة 2000-2018

Dependent Variable: TIMP_INT Method: Least Squares Date: 07/13/20 Time: 20:25 Sample (adjusted): 2000 2018 Included observations: 17 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0619	2.017799	6413.842	12941.84	C
0.0280	1.119259	0.245152	0.274388	TIMP_INT(-1)
17694.41	Mean dependent var		0.770790	R-squared
19975.75	S.D. dependent var		0.015551	Adjusted R-squared
22.73688	Akaike info criterion		19819.82	S.E. of regression
22.83491	Schwarz criterion		5.89E+09	Sum squared resid

22.74663	Hannan-Quinn criter.	-191.2635	Log likelihood
1.998988	Durbin-Watson stat	1.252740	F-statistic
		0.028063	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews10

يشير الجدول السابق إلى نتائج تحليل الانحدار الخاصة بسلسلة الادخال المؤقت حيث تم اعتبار الادخال المؤقت كمتغير تابع والادخال المؤقت المبطئة بدرجة واحدة كمتغير مستقل، ويتبين من الجدول السابق ان هناك علاقة انحدارية وارتباط طردي بين الادخال المؤقت والادخال المؤقت في العام السابق حيث ان قيمة prob<o.05، كما نلاحظ وجود علاقة متوسطة بين الادخال المؤقت في سنة معينة والادخال المؤقت في العام الذي يسبقه حيث ان قيمة معامل التحديد بلغت 0.77، ويمكن التعبير عن المعادلة الانحدارية عن طريق المعادلة التالية:

TIMP_INT = 12941.8439817 + 0.274388359013*TIMP_INT (-1)

ولبيان فيما إذا كان هناك تأثير للعقوبات الاقتصادية على التطور الطبيعي لسلسلة الادخال المؤقت السورية سنقوم باختبار chow-test وهو اختبار يجيبنا عن التساؤل التالي: هل هناك صلاحية النموذج للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات طوال الفترة المدروسة، ام ان هناك تفاوت في قيم السلسلة بسبب حدث معين في نقطة زمنية معينة (نقطة حرجة) ادى إلى التأثير على التطور الطبيعي للسلسة المدروسة وفي حالتنا ستكون النقطة الزمنية عام 2011، وسيناقش الاختبار الفرضية الاحصائية التالية:

H0: لا يوجد تفاوت في قيم السلسة بناء على النقطة الحرجة (2011) في مقابل فرضية بديلة

H1: يوجد تفاوت في قيم السلسة بناء على النقطة الحرجة (2011).

نتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): اختبار صلاحية النموذج المقترح سلسلة الادخال المؤقت السورية خلال الفترة 2000-2018

0.2763	Prob. F(2,13)	1.422192	F-statistic
0.1860	Prob. Chi-Square(2)	3.363717	Log likelihood ratio
0.2412	Prob. Chi-Square(2)	2.844383	Wald Statistic

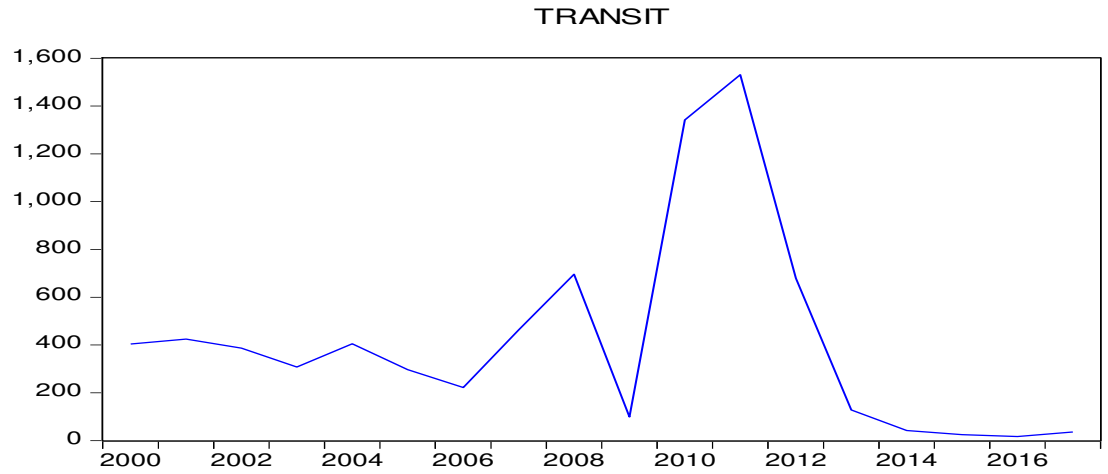
المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews10

يبين الجدول السابق نتائج اختبار chow-test حيث نلاحظ ان قيمة Prob. F(2,13) >0.0 وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تقول لا يوجد تفاوت في قيم السلسة بناء على النقطة الحرجة (2011).

بناء على ماسبق نقبل الفرضية الثالثة التي تقول" لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على الادخال المؤقت السورية ".

الفرضية الرابعة:

- لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على عائدات الترانزيت خلال الفترة 2000-2018.
- الشكل البياني:



الشكل البياني رقم (4): حركة الترانزيت السورية خلال الفترة 2000-2018

من الشكل السابق نلاحظ وجود تذبذب في قيم الترانزيت خلال الفترة من 2000 ولغاية 2010 مع ملاحظة حدوث طفرة في عائدات الترانزيت خلال الفترة من 2009 ولغاية 2011، وابتداء من عام 2011 نجد انخفاض كبير في قيم الترانزيت وبالتالي يمكننا القول بعدم استقرار الترانزيت خلال الفترة من 2000 ولغاية 2018.

- اختبار سكون السلسلة: يعتبر اختبار سكون السلسلة من الاختبارات الهامة لتحديد استقرار السلسلة ام لا، وسنقوم بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة unit root test المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): اختبار سكون سلسلة الترانزيت السورية خلال الفترة 2000-2018

Prob.*	t-Statistic	
0.2222	-2.171863	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.886751	1% level Test critical values:
	-3.052169	5% level
	-2.666593	10% level

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews10

يشير الجدول السابق الى نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسة الخاصة بالترانزيت السورية حيث نلاحظ ان قيمة prob>o.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تقول بعدم استقرار السلسلة (تحوي جذر للوحدة) وهذا مؤشر اولي على ان الترانزيت السورية خلال الفترة المدروسة ليست مستقرة.

وعند اخذ الفرق الاول بدون قاطع واتجاه عام كانت النتائج كما هو موضح في الجدول الاتي:

الجدول رقم (15): اختبار سكون سلسلة الترانزيت السورية عند الفرق الاول خلال الفترة 2000-2018

Null Hypothesis: D(TRANSITE) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-4.846200	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.679735	1% level Test critical values:

-1.958088	5% level
-1.607830	10% level

يشير الجدول السابق الى نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسة الخاصة بالترانزيت السورية حيث نلاحظ ان قيمة prob<o.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تقول بعدم استقرار السلسلة (تحوي جذر للوحدة) ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بان السلسة مستقرة عند الفرق الاول بدون قاطع واتجاه عام.

- المعادلة الانحدارية:

فيما يلي نتائج تحليل الانحدار الخاص بسلسلة الترانزيت، ويفيد تحليل الانحدار في التعرف على الطريقة التي ستتصرف بها الترانزيت السورية في المستقبل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): المعادلة الانحدارية لسلسلة الترانزيت السورية خلال الفترة 2000-2018

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1752	1.422883	140.2087	199.5006	C
0.0489	2.143544	0.231728	0.496719	TRANSIT(-1)
417.7647	Mean dependent var		0.234490	R-squared
439.7955	S.D. dependent var		0.183456	Adjusted R-squared
14.91795	Akaike info criterion		397.4116	S.E. of regression
15.01598	Schwarz criterion		2369040.	Sum squared resid
14.92770	Hannan-Quinn criter.		-124.8026	Log likelihood
1.751255	Durbin-Watson stat		4.594781	F-statistic
			0.048869	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews10

يشير الجدول السابق إلى نتائج تحليل الانحدار الخاصة بسلسلة الترانزيت حيث تم اعتبار الترانزيت كمتغير تابع والترانزيت المبطئة بدرجة واحدة كمتغير مستقل، ويتبين من الجدول السابق ان هناك علاقة انحدارية وارتباط طردي بين الترانزيت والترانزيت في العام السابق حيث ان قيمة prob<o.05، كما نلاحظ وجود علاقة متوسطة بين الترانزيت في سنة معينة والترانزيت في العام الذي يسبقه حيث ان قيمة معامل التحديد بلغت 0.72، ويمكن التعبير عن المعادلة الانحدارية عن طريق المعادلة التالية:

$$TRANSIT = 199.500583455 + 0.49671888638 * TRANSIT(-1)$$

ولبيان فيما اذا كان هناك تأثير للعقوبات الاقتصادية على التطور الطبيعي لعائدات الترانزيت السورية سنقوم باختبار chow-test وهو اختبار يجيبنا عن التساؤل التالي: هل هناك صلاحية النموذج للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات طوال الفترة المدروسة، ام ان هناك تفاوت في قيم السلسلة بسبب حدث معين في نقطة زمنية معينة (نقطة حرجة) ادى إلى التاثير على التطور الطبيعي للسلسة المدروسة وفي حالتنا ستكون النقطة الزمنية عام 2011، وسيناقش الاختبار الفرضية الاحصائية التالية:

H0: لا يوجد تفاوت في قيم السلسة بناء على النقطة الحرجة (2011) في مقابل فرضية بديلة

H1: يوجد تفاوت في قيم السلسة بناء على النقطة الحرجة (2011).

نتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): اختبار صلاحية النموذج المقترح سلسلة الادخال المؤقت السورية خلال الفترة 2000-2018

0.0137	Prob. F(2,13)	6.076923	F-statistic
0.0037	Prob. Chi-Square(2)	11.22105	Log likelihood ratio
0.0023	Prob. Chi-Square(2)	12.15385	Wald Statistic

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews10

يبين الجدول السابق نتائج اختبار chow-test حيث نلاحظ ان قيمة Prob. F(2,13) <0.0 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول يوجد تفاوت في قيم السلسة بناء على النقطة الحرجة (2011). بناء على ماسبق نرفض الفرضية الثانية التي تقول" لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على الترانزيت السورية " ونقبل الفرضية البديلة " يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على الترانزيت السورية خلال الفترة ".

النتائج و المناقشة:

1-يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على الصادرات السورية خلال الفترة

2-يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على المستوردات السورية خلال الفترة

3-لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على الادخال المؤقت السورية

4-يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعقوبات الاقتصادية على الترانزيت السورية خلال الفترة

5-العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية خلال الفترة 2000-2010، والتي بدأت بشكل أساسي منذ العام 2003 تحت مسمى قانون محاسبة سورية لم يكن لها تأثير واضح على التجارة الخارجية السورية، حيث نمت الصادرات والواردات السورية بشكل متزايد خلال الفترة 2000-2010، وإنّ زيادة الواردات بشكل أساسي ناتج عن ضآلة مرونة الجهاز الإنتاجي ومحدودية الإنتاجية للاقتصاد السوري، بحيث انعكس ذلك على زيادة الواردات لسد العجز في الإنتاج المحلي من السلع والخدمات.

الاستنتاجات و التوصيات:

1-ضرورة العمل على تفعيل صناعة بدائل المستوردات من خلال تقديم الدعم لإيجاد صناعات تتيح السلع التي تشكل إرهاقاً للميزان التجاري، من خلال تفعيل مشاريع القطاع الخاص أو من خلال إيجاد مشاريع استراتيجية يمكن أن يدخل القطاع العام طرفاً فيها نظراً لارتفاع تكلفتها.

2-التركيز على الإنتاج والاستثمار والتصدير من خلال تبني استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات لتطوير هياكل الإنتاج والدخول في الصناعات عالية التكنولوجيا والبرمجيات، والبحث في زيادة حجم الصادرات ذات الميزة التنافسية في كل مواقع الإنتاج العام والخاص.

3-ضرورة إحداث مؤسسة لضمان الصادرات وبنك لتمويل الصادرات، فلا تنمية من دون تصدير فهو المورد الأساسي للقطع الأجنبي الذي نحتاجه لتمويل مستورداتنا ومشاريعنا التنموية.

4-العمل على زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة عن طريق ترشيد المستوردات وزيادة الصادرات، وخاصة ذات المحتوى المعرفي والتي تتضمن قيمة مضافة مرتفعة تقلل من التبعية للخارج وتحقق الاكتفاء الذاتي.

5-تأمين الاحتياجات الوطنية من مصادر داخلية وإلى أكبر حد ممكن، وإيجاد سياسة تشابكية بين نوع الإنتاج واحتياجات الاستهلاك، والتشجيع على استهلاكها داخلياً مع التفكير الجاد في إيجاد النمط والأسلوب الإنتاجي المناسب والهادف إلى تحسين القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

References:

Arabic references:

- Ahmed Hashish, Adel (2002). Fundamentals of International Economics, The New University Publishing House, Alexandria, Egypt.
- -Bu Bakr, Khalaf (2008). Economic Sanctions in Contemporary International Law, University Publications Bureau, Algeria.
- Dawood, Hossam Ali (2002). Foreign Trade Economics, First Edition, Dar Al Masirah for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Abdel Azim, Hamdi (2000). The Economics of International Trade, Zahraa Al Sharq Library, Egypt.
- Al-Assar, Rashad (2001). Foreign Trade, House Marching for Publishing, Distribution and Printing, Jordan.
- Al-Sreeti, Ahmad (2009). Foreign Trade Economics, First Edition, Ruya Foundation for Printing and Publishing, Al Mamoura, Egypt.
- Al-Sran, Raad (2000). Fundamentals of Contemporary International Trade, Part 1, Dar Al-Reda, Cairo, Egypt
- Khalaf, Hassan (2007). Macroeconomics, Modern Book World for Publishing and Distribution, Irbid, Jordan.
- Abdel-Hamid, Abdul-Muttalib (2000). Economic Theory, University House for Printing and Publishing, Alexandria, Egypt.
- Mohideen, Jamal (2009). United Nations Economic Sanctions, New University House, Alexandria, Egypt.
- Al-Fatlawi, Hadi Rahim Jabr (2009). The Impact of Economic Sanctions Imposed Under the United Nations Charter on Human Rights, Master Thesis in Law, Free University, Netherlands.

Mohieddin Youssef, Khawla (2011). International economic sanctions taken in the Security Council and their implications for human rights, unpublished PhD thesis, Faculty of Law, University of Damascus.

- Bu Bakr, Khalaf (2008). Economic Sanctions in Contemporary International Law, University Publications Bureau, Algeria.

Forign references:

−Abou baker,A .Iraq and smart penalties. International politics journal, vol36, 2001

-Nasser، R. the Syrian crisis economic roots and effects. Syrian center for reseach studies.2015. Damascus, Syria.

-Othman, E .the impact of economic sanction on the Syrian oil sector, Damascus University, 2014. Damascus. Syria.

- Ali. H. foreign trade economics, almasera, Amen, Jordan.

- Raul Caruso. (2003). the Impact of International Economic Sanctions on Trade An Empirical Analysis. Paper prepared for the European Peace Science Conference، 2003، Amsterdam.

- Portela Clara، (2011). Where and why does the EU impose sanctions?، Journal European policy، no17، 3\ 2005. MICHAEL L. BURTON، KARA M. BOMBACH، a، Export Controls and Economic Sanctions، Journal The International Lawyer، NO 45، Spring\ 2011

- Portela Clara، (2012). The EU's Sanctions against Syria: Conflict Management by Other Means، Institute for International Relations، No38، 9\ 2012. Brussels.

- Micah Kaplan، (2007). "North Korean Economic Sanction"، Journal of International Relations، Volume 9، Spring.

- Ali Mostashari،2008، The Impacts of U.S. Sanctions on the Iranian Civil Society: Consequences for.

- Francesco Giumelli، Smart Sanctions and The UN From International To World Society? »، Paper Prepared for Sixth SGIR Pan-European Conference on International Relations Turin، September 12-15 2007، Disponible sur le site internet: http://turin.sgir.eu/uploads/Giumelli-Giumelli-SmartSanctions.